اقتصاد

المصارف..

إما شركات مساهمة أو قانون إدارة مصرفية والدمج لا زال قيد الدراسة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن» أن خيارات إعادة هيكلة المصارف العامة تتجه نحو تحويلها لشركات مساهمة مغفلة مملوكة كاملة للدولة أو تطوير البنية التشريعية الناظمة لإدارة المصارف العامة عبر قانون خاص بالإدارة المصرفية، يسهم في تطوير عمل المصارف العامة وتحريرها من كل الصعوبات التي تعوق عملها.

وبيّن أن الموضوع قيد البحث حالياً، حيث يتبنى فريق حكومي فكرة تحويل المصارف العامة إلى شركات مساهمة، بينما يذهب الفريق الحكومي الآخر لإحداث قانون خاص لإدارة المصارف العامة.

وفي تصريح لمدير عام أحد المصارف الحكومية لـ«الوطن» بيّن أن معظم إدارات المصارف العامة تتفق على إحداث قانون خاصة ينظم إدارة المصارف العامة، وهناك موافقة مبدئية في رئاسة الحكومة حول ذلك، وأنه يتم العمل على بحث الفكرة على مستوى المصارف العامة عبر لجنة تضم المديرين العامين وعدداً من الإدارات والخبراء القانونيين، متوقعاً أن تنهي هذه اللجنة عملها وتقدم مقترحاتها للحكومة خلال شهر.

كما بيّن المدير أن فكرة الدمج لبعض المصارف العامة مازالت قائمة وقيد البحث والنقاش، إذ يرى أن الدمج يسهم في زيادة فاعلية المصارف العامة ويخفف من حجم الترهل والنفقات غير المبررة، حيث سيوفر الدمج زيادة الكفاءة في إدارة الموارد البشرية وتحسين طبيعة الخدمات التي توفرها المصارف العامة وزيادة قدرتها على معالجة الكثير من الملفات المهمة وخاصة القروض المتعثرة وتوفير التمويل للمشاريع الحيوية والمهمة، وخاصة خلال المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار، موضحاً أن مسألة التخصص في العمل المصرفي لا تتنافى مع دمج المصارف العامة عبر المصرف الشامل الذي يقدم مختلف الخدمات مستفيداً من التوزع الجغرافي للمصارف في مختلف المحافظات السورية.

وعن رأي المديرين العامين بعملية الدمج لكونه يمكن أن يفضي للاستغناء عن عدد منهم بيّن أن التركيز منصب حالياً على تطوير العمل المصرفي لأن مسألة التكليف بالإدارة عمل آني وقد ينتهي بحال طبيعته لأي سبب ومنه يرى أن نجاح المصارف بدور أكثر فاعليه خلال المرحلة المقبلة هو الأهم.

يشار إلى أن وزير المالية مأمون حمدان صرّح في وقت لـ«الوطن» عن أولوية هيكلة المصارف العامة ضمن مشروع إعادة هيكلة معظم الجهات العامة وأن للمصارف خصوصية في هذا المشروع، وسيفرد لها مساحة خاصة من البحث والنقاش وبحث الخيارات الأكثر كفاءة في تطويرها وتحديث آليات عملها.

برأسمال ٥ مليارات ليرة موزعة على ٥٠ مليون سهم

٦ مصارف عامة و١١ مصرفاً خاصاً تشارك في تأسيس مؤسسة ضمان مخاطر القروض

| هناء غانم

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي قراراً بتصديق النظام الأساسي لشركة مؤسسة ضمان مخاطر القروض المساهمة المغفلة الخاصة، برأس مال قدره ٥ مليارات ليرة، موزع على ٥٠ مليون سهم اسمي، بقيمة ١٠٠ ليرة لكل سهم.

وتتجلى أغراض الشركة بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب من المؤسسات المالية بما يساهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تعزيز التنافسية في القطاع المالي وتحسين مستوى الخدمات المالية التي يقدمها ودعم استقراره.

وبحسب نظام الشركة (اطلعت «الوطن» عليه) يجوز للشركة أن تزيد رأسمالها المصرح به بموافقة هيئتها العامة غير العادية إذا كان قد سدد بالكامل إما بطرح أسهم زيادة رأس المال على المساهمين بما يتوافق مع أحكام النظام الأساسي للشركة، وإضافة الاحتياطي الاختياري أو جزء منه أو الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها أو كلها إلى رأسمال الشركة، أو تحويل أسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم وإدخال مساهمين جدد وإصدار أسهم باسمهم مباشرة وعند الترخيص لإحدى المؤسسات المالية وبعد التصديق على هذا النظام تعتبر المؤسسة مساهماً حكمياً في رأسمال مؤسسة ضمان مخاطر القروض ويتم زيادة رأس المال على ان يصدر عن مجلس النقد والتسليف قرار يحدد حجم وقيمة الزيادة وكيفية سدادها، ولكل مساهم حق الأفضلية بالاكتتاب على أسهم زيادة رأس المال وبنسبة مساهمته في رأسمال الشركة.

ويحق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي أن يراقبا الشركة وفق القوانين النافذة، وأن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرما لملاحقة المسؤولين قضائيا، كما يحق للوزارة تكليف جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من وزارة المالية ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة تنتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وقيودها ودفاترها وسائر أعمالها أو بناء على طلب من مصرف سورية المركزي أو مجلس النقد والتسليف وتقديم تقرير بذلك إلى الوزارة.

ويحق للشركة في سبيل تحقيق غاياتها تأمين الموارد المالية لضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واستثمار جزء من فائض أموال الشركة وبما لا يتجاوز نسبة ٢٥٪ من رأس مالها في محافظ استثمارية تتمثل بالأوراق المالية الحكومية أو المسجلة في الأسواق المالية السورية أو أي استثمارات مالية أخرى ذات مخاطر منخفضة.

> ٤١,٢٪ من الأسهم للمصارف العامة و٥٤,٣٪ للخاصة والبقية الـ ٤,٥٪ لمؤسسات التمويل الصغير

المساهمون

يساهم في تأسيس الشركة المصرف التجاري السوري بنسبة أسهم ١٠٪، والمصرف الزراعي التعاوني ١٠٪، والمصرف العقاري ٧,٣٦٪، وبنك قطر الوطني ٦,٤٢٪، مصرف التوفير ٥,٦١٪، بنك بيمو السعودي الفرنسي ٥,٩٦٪، بنك فرنسبنك ٥,٢٢٪، بنك بيبلوس ٥,٠٩٪، المصرف الدولي للتجارة والتمويل ٥,٠٢٪، بنك عودة ٤,٩٦٪، البنك العربي سورية ٤,٥٩٪، مصرف التسليف الشعبي ٤,٣٧٪، بنك سورية والخليج ٤,٢٨٪، بنك سورية والمهجر ٤,٢٨٪، بنك الأردن ٤,٢٧٪، بنك الشرق ٤,١٩٪، المصرف الصناعي ٣,٨٢٪، مؤسسة التمويل الصغير الأولى ١,٨٢٪، مصرف الإبداع ١,٧١٪، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ١,٠٢٪.

أي إن مساهمة المصارف العامة الستة الإجمالي نحو ٤١,١٦٪، والخاصة الـ١١ نحو ٥٤,٢٨٪.

ويدفع عند الاكتتاب على الأقل ٤٠٪ من القيمة الاسمية للسهم ويتم سداد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز حصة أي مساهم ١٠٪ من رأس مال الشركة.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الشركة من تسعة أعضاء سبعة منهم تنتخبهم الهيئة العامة للشركة من المساهمين وعضو ممثل عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وعضو يسميه مجلس النقد والتسليف من خارج أعضائه من ذوي الخبرة في مجال عمل الشركة، مدة ولايته /ثلاث سنوات/ ولا يجوز إعادة انتخاب الأعضاء ذاتهم لمرة أخرى إلا بعد تمثيل جميع أعضاء الهيئة العامة في المجلس.

ويوجد في المجلس ثلاثة أنواع من الهيئات العامة هي الهيئة العامة التأسيسية، الهيئة العامة العادية والهيئة العامة غير العادية، ويتم توزيع الأرباح الصافية؛ ١٠٪ تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ويجوز وقف هذا الاقتطاع عندما تبلغ المبالغ المتجمعة باسم الاحتياطي الإجباري ربع رأس مال الشركة إلا انه يجوز للهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأسمال الشركة، ويجوز للهيئة العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر اقتطاع جزء من الأرباح الصافية باسم احتياطي اختياري على أن لا يزيد هذا الجزء على ٢٠٪ من الأرباح الصافية لتلك السنة، وفي حالة تحقيق أرباح لا تسمح بإجراء توزيع مناسب على المساهمين فللهيئة العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر ترحيل صافي الأرباح بكاملها للسنة التالية، ولا يجوز للشركة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة. ويحق للشركة فتح حسابات باسمها لدى أحد المصارف العاملة في سورية أو مصرف سورية المركزي ويتم تحريك الحسابات وفقا لما يقرره مجلس الإدارة وبما لا يخل بصلاحيات المدير العام.

من اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها

وزير الصناعة: إعادة تكوين قطاع النسيج لزيادة تنافسية الصناعة السورية

| هناء غانم

أكد وزير الصناعة محمد مازن يوسف أن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ستكون على أساس التكامل والتعاون والتشارك بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في إعادة تكوين قطاع النسيج وتعافيه، بما ينعكس على الصناعة السورية بزيادة قدرتها التنافسية، ويعزز مساهمتها في الدخل القومي، ويُحسّن مستوى معيشة المواطن، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة، بهدف تأمين متطلبات السوق المحلية والاستجابة لمتطلبات إعادة الإعمار، والتصدير للأسواق الخارجية.

جاء ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها يوم أمس، حيث لفت الوزير إلى أن الوزارة مهتمة بتوفير بيئة تمكينيه جاذبة للاستثمار، من خلال مسيرة نمو مستدامة تكون الصناعة التحويلية محركها وأداتها الأساسية، ما يعني إيجاد نسيج صناعي متماسك، يرتقي هيكله إلى محتوى تكنولوجي ذو قيم مضافة عالية، وتتصاعد قدرته التنافسية في الأسواق باستمرار، موضحاً أن التحديات كبيرة والاحتياجات مكلفة جداً لكن الإرادة الوطنية المخلصة والتخطيط الواعي لإدارة الموارد المتوفرة بشكل عقلاني كفيلان بكسب رهان التحدي، وبناء قطاع صناعي قابل للاستمرارية والتطور بشكل واقعي ومدروس ليكون رافداً مهماً من روافد التنمية المتوازنة والشاملة.

وبين الوزير أنه وانطلاقاً من أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني فإن الحكومة لا تألُ جهداً في تقديم كل أشكال الدعم والتسهيلات للصناعيين الذين هم لبنة الاقتصاد ومحرك السوق، وداعمو التنمية.

من جانبه بيّن رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس في كلمة له أن الغرفة قامت بتنظيم العمل الصناعي لتجاوز كل العقبات التي تعترض العمل الصناعي وتم التنسيق مع الجهات المعنية لتسليم المنشآت لأصحابها مع الإسراع في إعادة البنى التحتية وإعمار المناطق المتضررة وتشكيل لجان من صناعيي كل منطقة للإشراف على سير العمل فيها.

ولفت إلى جهود الغرفة في تسهيل الحصول على القروض المصرفية الميسّرة بفوائد مخفضة تصل لنسبة ٦ بالمئة وزيادة الإعفاءات الضريبية والإعفاء من تسديد كل أنواع الفواتير خلال فترة التوقف بهدف عودة الإنتاج.

وطالب الدبس الصناعيين برفع جودة منتجاتهم وزيادة الاهتمام بإدخال النظم الحديثة في تكنولوجيا الإنتاج والمساهمة في رفع كفاءة العاملين، كما دعا المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال المغتربين لاستغلال هذه المرحلة والمشاركة في إعادة إعمار سورية لاسيما أن هناك فرصاً استثمارية ذات جدوى اقتصادية في مختلف المجالات وخاصة المجال الصناعي.

بدوره استعرض خازن الغرفة ماهر الزيات بعض بنود الميزانية الختامية للغرفة، مؤكداً أن جميع الصرفيات تمت وفقاً لأحكام النظام المالي للغرفة مع الإشارة إلى أن صادرات القطاع النسيجي في الغرفة هي الأعلى بين بقية القطاعات الصناعية.

هذا وتركزت مداخلات الصناعيين حول ضرورة إيجاد حل للمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي كارتفاع تكاليف النقل والمحافظة على استقرار سعر الصرف ومنح إجازات الاستيراد للمواد الأولية اللازمة للصناعة وزيادتها وخاصة المواد التي تدخل في القطاع الكيميائي.

مدير الهيئة لـ«الوطن»: يحمي حق المواطن ويزيل العقبات ويشجع الشركات

قانون جديد للتطوير العقاري قريباً

| صالح حميدي

توقع مدير هيئة التطوير العقاري أحمد حمصي صدور مشروع قانون التطوير العقاري الجديد خلال أسابيع، مبيناً لـ«الوطن» أن القانون الجديد يلبي معظم متطلبات القطاع العقاري وشركات التطوير العقاري، وهو ما أكده رئيس الوزراء عماد خميس خلال اجتماعه مع الهيئة واربعين من شركات التطوير العقاري مؤخرا.

ولفت إلى أن القانون الجديد يضمن حماية حق المواطن ويشجع المطور العقاري ويزيل العقبات من أمام القطاع العقاري، ويؤمن حسن سير التنفيذ للمشاريع المستقبلية ودخول شركات التطوير في خطط الحكومة القادمة لتأخذ هذه الشركات دوراً رئيسياً في سوق العقارات على اعتبار أن تأمين منزل للمواطن مسؤولية متكاملة بين الدولة والقطاع الخاص.

وأشار حمصي إلى أن مشروع قانون التطوير العقاري الجديد والمقترح حالياً أتاح استملاك بؤر من مساحة مشروع التطوير العقاري بنسبة لا تتجاوز ١٠ بالمئة من مساحة المشروع الكلية؛ لمصلحة الجهة الإدارية المسؤولة عن المشروع، ويتم بعد ذلك استكمال البرنامج التخطيط والمخطط التفصيلي على أساس وحدة متكاملة من هذه المساحة.

وأوضح ضمن هذا السياق أنه عند إحداث منطقة تطوير عقاري يجب أن تكون جميع العقارات الداخلة في المنطقة موضع المشروع في ملكية المطور العقاري أو شركة التطوير العقاري، أو بملكيته عبر وكالة غير قابلة للعزل، مبيناً أن بعض المناطق يمكن أن تحتوي على بؤر ضمن المشروع، وفي حال وجدت هذه البؤر؛ أجاز مقترح القانون استملاك هذه البؤر لمصلحة الجهة الإدارية، على ألا تتجاوز مساحتها ١٠ بالمئة، موضحاً أن الاستملاك سوف يكون وفق سعر الواقع وبالقيمة الرائجة للعقار وقت الاستملاك.

ولفت حمصي إلى أن مشروع القانون المقترح ميّز بين المشروع في حال كانت الأرض ملكية الدولة وإذا كانت ملك شركة التطوير العقاري، فإذا كانت أرض المشروع في ملكية المطور العقاري؛ نص القانون المقترح على تخفيضها بنسبة كبيرة، موضحاً أن ضمان حسن التنفيذ في القانون السابق رقم ١٥ للعام ٢٠٠٨ كان بنسبة ٥ بالمئة من القيمة التقديرية للمشروع منذ بدايته وحتى الوصول إلى مرحلة مفتاح باليد، وهذه النسبة كانت توصف بالعالية على شركات التطوير العقاري وغير مشجعة بالنسبة إليهم للدخول إلى مناطق تطوير عقاري، لذلك يضمن القانون المقترح تخفيضها إلى نسبة أقل من ٥ بالمئة.

هيئة الاستثمار تتحضر لإطلاق مؤتمرها الأول بحضور بارز لرجال أعمال أوروبيين

دياب لـ«الوطن»: البحث عن شريك أو ممول للمشاريع المتعثرة

| علي محمود سليمان

أكد مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن سورية باتت وجهة للمستثمرين وبيئة خصبة للاستثمار، وهو ما تعمل عليه الحكومة لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لإقامة مشاريع استثمارية تخدم عملية البناء والتنمية في سورية لمرحلة إعادة الإعمار.

حديث دياب جاء خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد يوم أمس في مبنى هيئة الاستثمار حول «مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين في سورية والعالم ٢٠١٨» الذي يعقد برعاية رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة من ٢٦ حتى ٢٨ تموز الجاري بقصر المؤتمرات وعلى أرض مدينة المعارض بدمشق.

وأشار دياب إلى أنّ المؤتمر سوف يشكّل منصة مثالية لتسليط الضوء على أهم الفرص الاستثمارية، حيث سيشهد طرحاً لفرص استثمارية مميزة ومتنوعة، فضلاً عن تلبيته رغبات المستثمرين بالاستثمار في مشاريع أخرى غير المطروحة في المؤتمر، حيث إنّ المشاريع ستلقى الدعم الكامل من جميع الجهات المعنية وتُمنح العديد من الخدمات والتسهيلات بما يبسط إجراءات تأسيسها ودخولها حيز التنفيذ في أقصر وقت ممكن، ومن ثم تسريع انتقالها إلى مرحلة الإنتاج.

وشدّد دياب على جهوزية هيئة الاستثمار السورية لاستقطاب أي فرصة استثمارية أو مشروع يتوافق مع عملية إعادة الإعمار ومتطلبات الاقتصاد السوري، مبيناً أنّ فريق هيئة الاستثمار، مدعوماً بممثّلي الوزارات والجهات المعنية وفنيّيها في مكاتب الخدمات القطاعية في جميع الوزارات؛ على أتمّ الاستعداد للتواصل المباشر مع المستثمرين المهتمين لتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لتأسيس مشاريعهم والإجابة عن جميع تساؤلاتهم واستفساراتهم، حيث تأمل الهيئة بأن يكون المؤتمر بوابة لعودة رؤوس الأموال.

وفي جوابه عن سؤال «الوطن» أوضح دياب أن «القاعدة الاقتصادية المعروفة تقول إنه كلما ارتفعت درجة المخاطرة، ارتفعت عوائد الربح. وعليه فإن سورية تمتلك فرصاً استثمارية غنية وواعدة، ومع استمرار استقرار سعر الصرف خلال العام الحالي سنشهد تزايداً في استقطاب الاستثمار»، مؤكداً أن وجود الاستثمارات الفاعلة والنشطة سوف تشكل عاملاً إضافياً ومهماً لاستقرار سعر الصرف وعودته للحدّ الطبيعي.

مشيراً في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الهيئة أطلعت على مشاريع دخلت حيز التنفيذ خلال الحرب وتقوم حالياً باتخاذ آلية جديدة لتوسيع التنفيذ، والسير خطوة بخطوة مع المستثمرين لمعالجة أي إشكاليات تعوق التقدم في تنفيذ مشاريعهم، موضحاً أن الهيئة تبحث في اقتراح آلية عمل جديدة للمشاريع المتعثرة من خلال استمارة البحث عن شريك وتأمين الممول لمساعدة المشروع في الاستمرار بحيث تمثل الهيئة دور الوسيط النزيه لإزالة كل العقبات التي تسببت بتعثر المشاريع.

ونوه بأن الفرص الاستثمارية التي ستعرض خلال المؤتمر ستكون متنوعة وفي مختلف القطاعات وتلبي احتياجات المستثمرين والاقتصاد الوطني لتكون نموذجاً لجميع الجهات، مضيفاً إن الاستثمار في سورية يعطي أعلى عائد استثماري للمستثمر مقارنة مع دول الجوار إضافة إلى الضمانات، فسورية ضامنة لكل مستثمر.

بدوره قال مدير الشركة الدولية للاستثمار مصان نحاس: إن المؤتمر سيكون الأضخم في الشرق الأوسط وسيشهد أكبر حضور لرجال أعمال من أوروبا وأميركا وآسيا، منذ بداية الأزمة حتى اليوم، فحضور ١٥٠ رجل أعمال من ألمانيا ومثلهم من السويد وهولندا إضافة إلى بريطانيا والتشيك وقبرص واليابان وفنزويلا وأميركا وروسيا وإيران والدول العربية، والتمثيل الرسمي والاقتصادي لهذه الدول، يعكس الرغبة الحقيقية والنيات الطيبة للاستثمار في أرض سورية، وأن الشركة الدولية للاستثمار عملت على تحقيق الأجواء المثالية لهذا اللقاء من خلال الجلسات الرئيسية التي ستعقد لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد السوري، وورشات العمل التخصصية والمحاضرات التي سيحفل بها المؤتمر، إضافة إلى بدء دراسة مشاريع بين العديد من الجهات المشاركة ليتم التوقيع على اتفاقياتها خلال المؤتمر.